



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



تداعيات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري

The repercussions of organized crime in the Sahel region on Algerian national security

نوح بوكروح^{1*}، عبد القادر شاقوري²
¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ب 78 C أولاد فارس الشلف 02180، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، الجزائر.
² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص ب 78 C أولاد فارس الشلف 02180، مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، الجزائر.

Key words:

Algeria

Organized crime

The Sahel

Human trafficking

Drug trafficking.

Abstract

This study aims to analyze the phenomenon of organized crime in its various forms in the Sahel region, an area marked by constantly evolving security dynamics and the emergence of new threats. It also examines the root causes of this phenomenon and its implications for Algeria's national security, given its long borders with several Sahelian countries.

A descriptive and analytical approach was adopted to characterize organized crime, identify its key features, and highlight the specificities of the Sahel region, which has become one of the main hotspots for asymmetric security threats. The study also explores the impact of organized crime — in all its forms — on Algerian security across its different dimensions. The findings reveal that the widespread presence of organized crime in the Sahel has significant negative repercussions on Algeria's national security, particularly on its social fabric, as evidenced by the large quantities of drugs seized and the harmful effects of irregular migration on Algerian society.

ملخص

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال: 2025-09-21

القبول: 2025-11-30

الكلمات المفتاحية:

الجزائر

الجريمة المنظمة

الساحل الأفريقي

تهريب المهاجرين

تهريب المخدرات.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة واقع ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد منطقة ذات ديناميكيات متسارعة من حيث نشوء التهديدات الأمنية، وكذا الأسباب الدافعة لتطور هذه الظاهرة، إضافة إلى تداعياتها على الأمن القومي للجزائر بأبعاده المختلفة، باعتبار هذه الأخيرة تمتلك حدودا شاسعة مع دول المنطقة. وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة، من أجل وصف ظاهرة الجريمة المنظمة وإبراز خصائصها، وكذا تسليط الضوء على منطقة الساحل التي أصبحت من بين أكثر المناطق التي تنتشر فيها التهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ وتبيان تداعيات هذه الظاهرة بمختلف أشكالها على الأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة. وقد تم التوصل إلى أن ظاهرة الجريمة المنظمة التي تعرف انتشارا واسعا في منطقة الساحل لها تداعيات سلبية كبيرة على الأمن القومي الجزائري بمختلف قطاعاته، خاصة في شقه المجتمعي بدليل الكميات الكبيرة من المخدرات التي يتم حجزها، والتأثير السلبي لتدفق المهاجرين غير الشرعيين على تركيبة المجتمع الجزائري.

1. مقدمة

والأسلحة، وصولاً إلى التهريب والاتجار بالبشر، بحيث يعد هذا النشاط الأخير من بين أهم الأنشطة التي انخرطت فيه جماعات الجريمة المنظمة في السنوات الأخيرة، أين أصبح استغلال الظروف التي يعيشها الأفراد خاصة في المناطق التي تنتشر فيها النزاعات، ورغبتهم في الهجرة بأي ثمن، من أجل الترويج لخدماتها. فتتهريب المخدرات والمهاجرين كان له تداعيات سلبية على الجزائر كتهديد مباشر للأمن المجتمعي فيها.

من كل ما تقدم نطرح الإشكالية التالية: **ماهي تداعيات ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري؟**

وكتساؤلات فرعية لهذه الدراسة:

- ما هي الجريمة المنظمة؟ وفيما تتمثل خصائصها؟

- ما هي الأشكال التي تتخذها الجريمة المنظمة في منطقة الساحل؟ والأسباب المؤدية إلى تناميها؟

- ما هي انعكاسات هذه الظاهرة بأشكالها المختلفة على الأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة؟

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معالجة واقع ظاهرة الجريمة المنظمة بأشكالها المختلفة في منطقة الساحل الإفريقي، التي تعد منطقة ذات ديناميكيات متسارعة من حيث نشوء التهديدات الأمنية؛

- الأسباب الدافعة لتطور هذه الظاهرة في هذه المنطقة؛

- تبيان تداعياتها على الأمن القومي للجزائر بأبعاده المختلفة، باعتبار هذه الأخيرة تمتلك حدوداً شاسعة مع دول المنطقة.

المنهج المعتمد: في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، من أجل وصف ظاهرة الجريمة المنظمة وإبراز خصائصها، وكذا تسليط الضوء على منطقة الساحل التي أصبحت من بين أكثر المناطق التي تنتشر فيها التهديدات الأمنية اللاتماثلية؛ وتحليل الأسباب المؤدية إلى ازدهارها، وتبيان تداعيات هذه الظاهرة بمختلف أشكالها على الأمن الجزائري بأبعاده المختلفة.

الدراسات السابقة: هناك العديد من الدراسات (أطروحات ومذكرات ومقالات) التي تناولت الموضوع وسنقتصر على واحدة فقط وهي:

شريفة كلاع. (20 جوان 2017). الجريمة المنظمة كتهديد أممي تواجه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 03 (العدد 05)، هذه الدراسة تناوأت أسباب أسباب الجريمة المنظمة في دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية، وكذا أشكالها وانعكاساتها على أمن دول تلك المنطقة، وبيان آليات ومبادرات مكافحتها.

تعد الجريمة المنظمة أحد التهديدات الجديدة العابرة للحدود، كونها أصبحت محط اهتمام الدول في فترة ما بعد الحرب الباردة بعد ظاهرة الإرهاب، وقد تنامت بشكل كبير في ظل الظروف الداخلية التي تعانيها الدول، فبغض النظر عن قدم الظاهرة الإجرامية والتي كانت تتميز بكونها منفردة ويقوم بتنفيذها شخص واحد بغرض إشباع حاجة أو رغبة، فالتطور المتسارع للمجتمعات عجل ببروز ظاهرة إجرامية جديدة تتسم بالاحترافية العالية والتنظيم الدقيق كما أن عملها يتسم بالسرية التامة ويقوم بتنفيذ عملها على استعمال الوسائل المشروعة والغير مشروعة، فجماعات الإجرام المنظم تمارس الكثير من الأنشطة غير الشرعية، بهدف تحقيق أكبر كسب مادي سواء من التهريب والاتجار بالمخدرات والأسلحة، وصولاً إلى التهريب والاتجار بالبشر.

فقد زادت العولمة من انتشار هذه الظاهرة بفضل تكنولوجيات الإعلام والاتصال أصبح هناك تحاف ما بين جماعات الإجرام المنظم في مختلف المناطق والأقاليم، فمثلاً جماعات التهريب والمتاجرة بالمخدرات استطاعت أن تنسج علاقات مع الجماعات النشطة في المجال في منطقة الساحل، هذه المنطقة التي أصبحت مسرحاً لمختلف أشكال الجريمة المنظمة؛ بسبب الضعف الذي يميز دولها خاصة في ظل عجز الحكومات القائمة فيها عن القيام بالحد الأدنى من الوظائف الأساسية، كمرقبة الحدود وتنظيم النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يمنع هذه الجماعات من ممارسة أنشطتها (المتاجرة بالسلع المهربة)، الأمر الذي ساعد على ازدهار هذا النمط من التهديد في هذه المنطقة التي كانت مهمشة خلال فترة الحرب الباردة وأفرز العديد من التداعيات الأمنية السلبية سواء على دول المنطقة وحتى الدول المجاورة كالجزائر.

فالجزائر كغيرها من الدول أصبحت عرضة لتداعيات هذه الظاهرة خاصة في ظل عدم الاستقرار السياسي وضعف القدرات الأمنية الذي تشهدها دول محيطها الإقليمي ضمن منطقة الساحل الإفريقي، ما جعلها تتحمل عبئاً أمنياً كبيراً. فالجريمة والمنظمة تعد من أبرز المعضلات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة، والذي من بين أسبابها الفشل الدولي المؤدي إلى عدم قدرة الحكومات المحلية على فرض سيطرتها على كامل إقليمها، والذي ساهم بشكل كبير في نمو تزايد نشاطات عصابات الجريمة المنظمة التي أصبحت تعتمد في عملها على التحالف مع الجماعات الإرهابية الساعية للحصول على موارد من أجل تمويل نشاطاتها، فالاحترافية والتنظيم والسرية التي تتميز نشاط عصابات الجريمة المنظمة، وكذا استعمال الوسائل المشروعة والغير مشروعة، إضافة إلى ممارسة الكثير من الأنشطة غير الشرعية، بهدف تحقيق الربح المادي سواء من التهريب والاتجار بالمخدرات

2. الجريمة المنظمة إطار مفاهيمي

تعد الجريمة المنظمة من بين الحركات والتهديدات ذات الطبيعة الاجتماعية، الأمر الذي جعل من الصعوبة إيجاد تعريف دقيق لها، وكذا حصر آثارها السلبية على الدول والمجتمعات وحتى الأقاليم، في هذا المحور سيتم التعريف بظاهرة الجريمة المنظمة، وإبراز الخصائص المميزة لها.

1. تعريف الجريمة المنظمة

فقهيا تعرف الجريمة المنظمة بكونها ظاهرة إجرامية تقف وراءها جماعات معينة، تستخدم العنف كوسيلة لنشاطها وتسعى لتحقيق الربح المادي، تمارس نشاطها داخل إقليم دولة واحدة أو عبر أقاليم عدة دول (عابر للحدود)، كما يمكن أن تكون لها علاقات مع منظمات مماثلة لها. (بيضون، 2012، صفحة 14)

أما قانونيا فإن الجريمة المنظمة تشير إلى أحد الأنظمة أو الطرق غير المشروعة المستخدمة من طرف أفراد جماعة إجرامية على مستوى عال من التنظيم والانضباط؛ تتخذ من التخطيط آلية لارتكاب نشاطاتها غير المشروعة، وتعتمد في تنفيذ أعمالها على استعمال التهديد والابتزاز والعنف من أجل إخضاع الآخرين، في حين أن هدفها الأساسي يتمثل في تحقيق عائد مادي (الربح). (عبد الحميد نبية، 2012، الصفحات 56-55)

عرفتها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول" في نهاية الندوة الدولية الأولى حول الإجرام المنظم والمنعقدة في ماي 1988، وبحضور ممثلي 46 دولة بأنها: "أي جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة وتهدف أساسا إلى تحقيق الربح دون التقيد بالحدود الوطنية". (العشاوي، 2006، صفحة 211). غير أن هذا التعريف قد تم إعادة صياغته وتحديثه فيما بعد على أنها: "كل جماعة من الأشخاص لها بناء تنظيمي وتهدف إلى تحقيق الربح بطرق غير مشروعة باستخدام التخويف والفساد". (كامل، 2001، الصفحات 54-53)

أما تعريف الأمم المتحدة فجاء ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتي عرفت في المادة 2 بأنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. (الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 2004، صفحة 05)

فمن هذا التعريف يمكننا أن نستنتج بأن الاتفاقية اعتمدت على أربعة عناصر في تحديدها للجريمة المنظمة العابرة للحدود؛ والتي تتمثل في وجود جماعة مهيكلية هيكلية تنظيمية مؤلفة من ثلاثة أشخاص فأكثر، وبالتالي فإذا كانت الجماعة

تتألف من عضوين فقط فلا تعتبر جريمة منظمة، أما العنصر الثاني فيتمثل في الاستمرارية لفترة زمنية كافية لوضع خطة لارتكاب فعل إجرامي لا يعدو أن يكون واحدا من الأفعال المجرمة بموجب هذه الاتفاقية، في حين أن العنصر الثالث فيتجلى في الهدف المنشود من وراء تكوين هذه الجماعة الإجرامية، والمتمثل في الحصول على منفعة مالية أو مادية أخرى، أما العنصر الرابع فيتمثل في اتصاف الجرم بأنه ذو طابع عبر وطني.

كما عرفها المشرع الجزائري من خلال المادة 06 من القانون 04-15 التي تم فيها تعديل المادتين 176 و177 من قانون العقوبات، على: "أنها جمعية أو اتفاق مهما كانت مدته أو عدد أعضائه تشكل أو تؤلف بغرض العداة الجنائيات أو لجرح ضد الأشخاص أو الممتلكات وذلك بقصد الربح على أن يتعدى العمل الإجرامي الحدود الوطنية، كما يمكن اعتبارها جريمة احترازية أو جريمة مقننة، جريمة مخططة جريمة، جريمة عابرة للقارات، مع اتساع مجال نشاطها واتخاذها لأشكال من الإجرام مع استعمال العنف". وفي هذا التعريف يلاحظ بأنه يتضمن جميع العناصر المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية.

ويمكننا تعريف الجريمة المنظمة بأنها نشاط إجرامي يعتمد على التخطيط والتدبير المحكم، تنفذ بطريقة جماعية أي يقوم بها عدد من الأفراد المحترفين ذوي الخبرة العالية، لغرض الكسب المادي السريع بالاعتماد على الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة. ويعد عنصر التنظيم أهم مميزات هذه الجماعات، ما يعني أنها جريمة جماعية يشترك في التحضير لها أو ارتكابها مجموعة من الأشخاص أدوارهم مقسمة فيما بينهم بدقة عالية.

2. خصائص الجريمة المنظمة

تتميز الجريمة المنظمة بالعديد من الخصائص، ويمكن تلخيصها في: (عبد الحميد نبية، 2012، الصفحات 65-59)

- ترتكبا عصابات منظمة: أي أنها اتحاد مجموعة من المجرمين في تشكيل أو منظمة إجرامية، كل واحد منهم يقوم بدور متفق عليه.

- التدرج الهرمي وتقسيم العمل: فالبناء الهيكلي الذي يعتمد على نظام داخلي صارم، يقوم على أساس المستويات الوظيفية المتدرجة، بحيث تكون السلطة والهيمنة للقائد الذي يتولى اتخاذ القرارات، والتي يقابلها أعضاء الجماعة بالطاعة والاحترام وتنفيذ أوامره، كما يتولى عملية التخطيط. في حين يحترم الأفراد الآخرون أدوارهم بناء على تقسيم العمل.

- السرية في تنفيذ الخطط والنشاطات: من أجل نجاح عملية تنفيذ الخطط وتفادي كشفها ما يؤدي إلى فشلها، يلتزم جميع أفرادها بالسرية المطلقة في تنفيذ مهامه، ما يوفر الحماية لأعضاء الجماعة، ويؤمن لها تنفيذ عملياتها دون أن

3.1. أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي

تتخذ ظاهرة الجريمة المنظمة العدد من الأشكال، كما أن نطاق نشاط الجماعات الناشطة يمتد إلى العديد من المناطق، ومن بينها منطقة الساحل، هذه الأخيرة مرتبطة بمناطق أخرى كمنطقة شمال أفريقيا وغرب أفريقيا، لذا سيتم التطرق إلى التعريف بهذه المنطقة، وتبيان الأشكال التي تتخذها الجريمة المنظمة فيها.

3.1.1. التعريف بمنطقة الساحل الأفريقي

تحديد مجال هذه المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية صعب كونه يخضع لحسابات جيواقتصادية، جيوسياسية وجيوأمنية، بالإضافة إلى استراتيجيات الدول الساعية لفرض سيطرتها على هذه المنطقة خاصة تلك ذات الماضي الاستعماري (فرنسا)، أو تلك الساعية للاستفادة من الموارد الطبيعية التي تزخر بها المنطقة (الصين والولايات المتحدة الأمريكية)، وتلك الساعية إلى ضمان أمنها القومي كالجزار بحكم جوارها الجغرافي والتي تعتبر المنطقة عمقا استراتيجيا لها، الأمر الذي جعل من الصعوبة إيجاد تعريف موحد وشامل لها.

فهناك من يرى بأنها منطقة تباين ما بين حقلين جيوسياسيين منفصلين: الأول ممثل في شمال إفريقيا أو إفريقيا البيضاء وفي حين أن الثاني هو إفريقيا السوداء، فهذه المنطقة تم الإشارة إليها في النصوص العربية القديمة على أنها ذلك الفضاء المتواجد بين بلاد المغرب وبلاد السودان. ويعتبر إفريقيا ما بعد الساحل الأفريقي الخط الحدودي الذي يفصل بين البحر المتوسط والصحراء. (Taje, 2010, p. 01)

جغرافيا فتعرف على أنها تلك المنطقة الممتدة من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ما يجعلها مجالا أو شريطا فاصلا مع الصحراء الكبرى، وتتميز بانتشار المخاطر المناخية كالجفاف وانعدام الأمن الغذائي بصفة دائمة، وكذا صعوبة تحديد حدود المنطقة بشكل واضح. أما سياسيا فالساحل يشير إلى كل الدول المجتمعة في إطار اللجنة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل CILSS التي تم إنشائها في عام 1971 والتي تضم كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، التشاد، جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو. أما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تقدم الصحراء، فيجب إضافة كل من ليبيا، السودان، الصومال، إثيوبيا وكينيا. أما جيوسياسيا فالساحل الأفريقي يعرف على أنه قوس الأزمات الذي يربط السودان بموريتانيا مرورا تشاد والنيجر ومالي وجنوب الجزائر وعمقه المغربي حتى المحيط الأطلسي. (Taje, 2006, p. 06)

كما يُعرف الساحل على أنه تلك المنطقة شبه الجافة الممتدة من السنغال غربا إلى السودان شرقا، من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر شرقا، وتشمل شمال السنغال، جنوب موريتانيا، مرورا بالدائرة الكبرى لنهر النيجر بمالي، بوركينا فاسو (هوت

يتم اكتشافها، وفي حال إفشاء أحد الأعضاء لأسرار الجماعة فيتم معاقبته من طرف القائد.

- التخطيط والتعقيد: أي أن الجرائم التي يتم ارتكابها يتم عن طريق التخطيط المسبق، الذي يحتاج إلى خبرة ومعرفة بالأخطار المتوقعة، وكذا إلى أشخاص لديهم القدرة على مواجهة أي طارئ دون أي خوف أو تردد. أما فيما يتعلق بالتعقيد فنشاطات جماعات الجريمة المنظمة تتميز بالتعقيد الأمر الذي يمنع مجالا خصبا لتطبيق العديد من الأساليب المختلفة من أجل تنفيذ الجريمة.

- الاستمرارية والثبات: أي أن الجريمة المنظمة مستمرة وممتدة زمنيا، في الغالب لا تنتهي بموت قائدها أو نهاية عضوية عضو من أعضائها، إذ تستمر وتنتقل الزعامة إلى عضو آخر تكون له القدرة على السيطرة والقيادة، كما أن أنشطتها لا تتوقف نتيجة لكشف عملية أو مواجهة مع قوى فرض القانون، ففي أغلب الأحيان يصعب إيقافها حتى على المستوى الدولي.

- استخدام العنف والابتزاز كوسيلة لتنفيذ نشاطاتها؛ وذلك بهدف ترويع الضحايا وإرهابهم وممارسة الضغوط عليهم وتحقيق ما ترمي إليه الجماعة، كما تستعمل التهديد من أجل منع المجني عليهم من التبليغ عن الجرائم المرتكبة ما يؤدي إلى عدم حدث مواجهات مع السلطات العامة. كما تعتمد على الرشوة من أجل الضغط والتحكم في توجهات السلطات العامة، وكذا حماية أعضائها ومنع القبض عليهم، وضمان عدم تطبيق أية عقوبة عليهم.

- الربح كهدف أساسي لنشاطاتها: تهدف بعض نشاطات الجريمة المنظمة إلى تحقيق ربح غير محدود، ومن أجل ذلك تعتمد على أنشطة يتزايد عليها الطلب مثل الاتجار بالرقيق الأبيض والمخدرات السلاح، إذ يؤكد الخبراء أن عائدات الإجرام المنظم تتجاوز ميزانيات دول مجتمعة.

- أنشطتها مزيج ما بين ما هو مشروع وغير مشروع: ففي الغالب ما يتم التمويه على النشاط غير المشروع الذي يتم ممارسته بأنشطة مشروعة، من خلال شركات شرعية تنشط في مجالات مختلفة، ولكن تستعمل العائدات المتأتية عن النشاط الإجرامي في نشاطات شرعية.

3. الجريمة المنظمة في الساحل الأفريقي وانعكاساتها على الأمن الجزائري

تعد الجريمة المنظمة ظاهرة عالمية فهي ليست مقتصرة على بلد أو منطقة معينة، كما أن انعكاساتها تشمل جميع المجالات دون استثناء، والجزائر بحكم مجاورتها لمنطقة الساحل تعاني من الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة على أمنها القومي بأبعادها المختلفة. في هذا المحور سيتم التطرق إلى الأشكال التي تتخذها الجريمة المنظمة في منطقة الساحل، وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري.

ويعود تفشي وتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل إلى العديد من الأسباب منها ما هو سياسي ومنها ما هو سوسيو-اقتصادي.

- فالطابع القبلي الطاغى على أغلب دول الساحل أين يغلب فيها الولاء للقبيلة على الولاء للوطن، كقبائل التوارق، والبابار، والسونغاي والهاوسا أثر مباشرة في تماسك الداخلي للدول والوحدة الوطنية، ما انعكس سلبا على الحكومات القائمة وجعلها غير قادرة على ممارسة وظائفها، وهو تستغل المنظمات الإجرامية هذه الأوضاع من غياب للدولة أو ضعفها، إلى حالات اليأس لدى الأفراد بسبب ما يعانونه من ضيق وتهميش، وأوضاع اقتصادية مزريّة، فالوضع الاقتصادي وقلّة فرص العمل وانخفاض في الأجور في بعض دول الساحل الإفريقي بالكثير من الأفراد إلى الانضمام إلى تنظيمات الجريمة المنظمة رغبة في الكسب السريع. (العلوي، 2015)

- كما أنّ التحولات التي شهدتها دول المنطقة منذ 2011 على غرار الأزمة في مالي، نتيجة عودة المقاتلين التوارق إلى مالي بعد سقوط نظام القذافي والذي تبعه انهيار شبه كلي لمؤسسات الدولة، والفوضى والانفلات الأمني وانتشار واسع للأسلحة. (كلا، 2017، الصفحات 46-47)

ويمكن تلخيص أشكال الجريمة المنتشرة في المنطقة في:

أ. الاتجار غير المشروع بالمخدرات: تعد ظاهرة إنتاج وتعاطي المخدرات مشكلة عالمية، إذ لا يكاد يخلو مجتمع من آثارها السلبية، حيث أن تكاليف الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشارها والتنوعية بأضرارها وعلاج المدمنين عليها تكلف سنويا أكثر من 120 مليار دولار، فحسب تقرير الأمم المتحدة لعام 2000 فإن تجارة المخدرات تمثل ما نسبته 8% من مجموع التجارة العالمية، كما أن الاتجار في شتى أصنافها تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة الاقتصاد، فالضرر الاقتصادي يتمثل في عدم قدرة الجهاز القائم على تحديد وحساب الناتج الداخلي الخام والناتج المحلي الإجمالي بدقة، لصعوبة تقدير الأموال المتداولة في تجارتها، كونها من النشاطات جماعات الجريمة المنظمة التي تستغل عوائدها في نشاطات إجرامية أخرى. (بيضون، 2012، صفحة 19)

فلا تزال تجارة المخدرات النشاط الأكثر ربحية، حيث تقدر العائدات السنوية بحوالي 320 مليار دولار، وحسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة فإن سوق الكوكايين والمواد الأفيونية قدرت في عام 2009 بأكثر من 153 مليار دولار، وهي قيمة تتجاوز الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول مجتمعة مثل دول الساحل. (United Nation Office on Drugs and Crime, 2025)

يعد المغرب من أكثر الدول ترويجا للمخدرات في القارة الأفريقية إذ تحقق تجارة المخدرات أكثر من 20 مليار دولار سنويا، مثل كل من كولومبيا والمكسيك في أمريكا اللاتينية

فولتا قديما)، جنوب النيجر، شمال شرق نيجيريا، وسط جنوب تشاد، حتى السودان. (Encyclopedia Britannica, 2025)

أما التحديد الجزائري للمنطقة الساحل فينبع من كونه فاعلا إقليميا في المنطقة، وكون المنطقة تدخل ضمن الامتداد والعمق الجغرافي والاستراتيجي للجزائر، إضافة إلى الحدود المشتركة مع دول المنطقة (مالي، النيجر وموريتانيا)، الأمر الذي جعل من الجزائر تعتمد في تعريفها وتحديددها للمنطقة على الجوار الجغرافي والعمق الاستراتيجي، كون دول الجوار خاصة تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا إضافة إلى بوركينافاسو، وهي دول تنتشر فيها تهديدات أمنية غير تقليدية (الإرهاب والجريمة المنظمة)، أين قامت الجزائر بالتركيز مباشرة على دول الجوار القريب (موريتانيا، مالي والنيجر)؛ والتي أصبحت تعرف في الاصطلاح الجيو-أمني بدول الميدان، لكونها يمكن أن تكون مركزا لتنفيذ هجمات ضد الجزائر، حيث عمدت دول الميدان (الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر) إلى تبني استراتيجية موحدة من أجل مواجهة التهديدات المنتشرة في منطقة الساحل خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وخطف الرعايا وتهريب المخدرات، وهو ما تجسد عملياتيا بإنشاء مجلس رؤساء أركان دول الساحل ولجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) في 21 أبريل 2010 والتي تتخذ من مدينة تمراست مقرا لها، وقد حدد مجال نشاطها في المنطقة المشتركة للنشاط العملياتي، والتي هي عبارة عن شريط صحراوي يمتد على طول 1956 كم وعمق 933 كم يمتد شرقا من أدرار بوس بالنيجر إلى الشقة بموريتانيا غربا وتتوسطه جبال تيغراغ وتدهاك في مالي. (عمير، 2011، الصفحات 18-20)

3.1.2. أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الأفريقي

تعتبر الجريمة المنظمة من التهديدات اللاتماثلية التي يصعب حصر فواعلها ومجالها الجغرافي نظرا لبنائها المعقد واتخاذها للعديد من الأشكال كتجارة المخدرات؛ الاتجار وتهريب البشر؛ المتاجرة بالأسلحة وتبييض الأموال، فمنطقة الساحل تعد من بين المناطق التي تعرف نشاطا كبيرا لعصابات الجريمة المنظمة؛ والتي تعتبر حسب ولفرام لاشر (Wolfram Lacher) منطقة تقع على مسافة بعيدة من مفهوم الأمم المتحدة للجريمة المنظمة، وهذا لكون الجريمة فيها تأخذ بعدا عبر "وطني"، وارتباطها بنشاطات إجرامية كالإرهاب، غير أن هدفها هو تحقيق الربح السريع وزيادة الإيرادات المالية لأفراد هذه الجماعات؛ والذي ينطبق بشكل خاص على أنشطة تهريب القنب الهندي المغربي؛ الكوكايين، والاختطاف بغرض طلب الفدية التي شهدت توسعا كبيرا منذ عام 2003، إضافة إلى كون أغلب التدفقات التجارية عبر الساحل والصحراء هي من السلع غير المشروعة، والمعتمدة على ترتيبات غير رسمية مع الجمارك والأجهزة الأمنية والذي يدل على درجة الفساد المنتشر في مؤسسات دول المنطقة. (Lacher, 2012, p. 04)

بعضها عبر مطار الجزائر، ولا تزال هذه الطرق نشطة كما تؤكد أرقام المحجوزات خلال عامي 2011 و2012 في هذه المطارات. كما برزت موريتانيا كبديل عبور رئيس للنقل الجوي والبحري والبري في الفترة 2007-2008 أين تم ضبط شحنتين من الكوكايين في مطاري نواديونو وناكشوط في عام 2007 الأولى بلغ وزنها 360 كيلوغرام والثانية 830 كيلوغرام. غير أن المحجوزات عرفت انخفاضا في السنوات اللاحقة وهو ما يمكنه إرجاعه إلى بروز طرق جديدة يستعملها المهربون وعصابات الجريمة المنظمة من أجل إيصال مخدراتهم إلى أوروبا. (Lacher, 2012, pp. 06-08)

إضافة إلى أنه لا يمكن تقدير الكمية التي تمر عبر دول الساحل كون شبكات التهريب تنشط في العديد من الدول انطلاقا من دول غرب إفريقيا، حيث أنه في عام 2012 قدرت كميات الكوكايين المنقولة عبر هذه المنطقة بحوالي 18 طن بقيمة إجمالية 1.25 مليار دولار، الأمر الذي يدل على مدى هشاشة دول المنطقة وكذا تغلغل شبكات الجريمة المنظمة الناشطة في تهريب المخدرات من أميركا الجنوبية إلى إفريقيا وصولا إلى أوروبا. (مجلس الأمن، 2013، صفحة 03)

بد الاتجار بالبشر: ومن أجل محاربة هذه الظاهرة قامت الأمم المتحدة بإصدار بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر -خاصة النساء والأطفال- وذلك ليكون مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وحسب المادة 3 من بروتوكول منع وقمع معاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية يقصد بتعبير الاتجار بالأشخاص كل تجنيد لأشخاص أو نقلهم أو تنقلهم أو إيوائهم أو استقبالهم بواسطة التهديد أو بالقوة أو باستعمالها وغير ذلك، من أشكال القسر أو الاختطاف أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص لغرض الاستغلال ويشمل كحد أدنى أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو استغلال الغير بأشكال متعددة كالخدمة قصرا أو الاسترقاق نزع الأعضاء. (الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، 2004، صفحة 42)

ويعرف الاتجار بالبشر على أنه استدراج الأشخاص من خلال التهديد أو استخدام القوة والغش والخداع لأغراض الاستغلال في الأعمال الشاقة أو الرق، ويلاحظ أن هذه الظاهرة تنتشر أكثر في الفترات اللاحقة لأي نراع، فغالبا ما يكون اللاجئون والمرحلون من أوطانهم هم المستهدفون من طرف هؤلاء التجار. فالاتجار بالبشر نشاط إجرامي دولي يتعرض فيه الرجال والنساء والأطفال للاستغلال الجنسي أو في العمل. وعلى الرغم من اختلاف الأرقام، فقد قدرت منظمة العمل الدولية في عام 2005 أن عدد ضحايا الاتجار بلغ حوالي 2.4 مليون ضحية، عادت بأرباح تبلغ حوالي 32 مليار دولار على هؤلاء التجار. ومع ذلك، فإن تقديرات منظمة العمل الدولية الأحدث

وأفغانستان وباكستان في آسيا... إذ تظل تجارة المخدرات من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الجماعات المسلحة في الحصول على التمويل بالانتقال من المغرب وموريتانيا مروراً بمالي والنيجر وتشاد وليبيا وصولاً إلى مصر ومن ثم إلى دول الخليج وأوروبا الشرقية. (بن خليف، 2021، الصفحات 58-41)

فمنطقة الساحل الإفريقي أصبحت نقطة عبور جديدة لمختلف أنواع المخدرات من أميركا الجنوبية متجهة لأوروبا ومحورا استراتيجيا مميّزا لتهريب الكوكايين وأخطر ما في هذه التدفقات هي الإيرادات المحصلة من المتاجرة بها حيث بلغت القيمة الإجمالية للكوكايين التي عبرت الصحراء في عشر سنوات حوالي 15 مليار يورو. (Luntumbue, 2012, p. 05)

فعلى الرغم من أن الكوكايين لا يتم إنتاجه في إفريقيا، إلا أن نحو 40 طنا منه متداولة في منطقتي الساحل وغرب إفريقيا كل عام ما قيمته 1.8 مليار يورو فمنذ أواخر التسعينيات سلكت عصابات الكوكايين في أميركا الجنوبية طريق البحر إلى غينيا بيساو وسيراليون، ومنها إلى دول منطقة الساحل الإفريقي ثم إلى المغرب لتصل إلى أوروبا. (Luntumbue, 2012, p. 04)

جدول رقم 01: كميات الكوكايين التي تم حجزها في منطقة الساحل وغرب أفريقيا 2004-2009.

السنة	2009	2007	2004
الكمية المحجوزة (طن)	21	47	3

Source : Luntumbue Michel, « Criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest : cadre et limites des stratégies régionales de lutte », Note d'Analyse du GRIP, 9 octobre 2012, Bruxelles. P. 04.

من خلال الجدول أعلاه يتضح بأن سنة 2007 عرفت حجز كمية كبيرة من الكوكايين، والتي عرفت ارتفاعا قدر بأكثر من 1466.67 % فبعدما كانت 3 أطنان في 2004 وصلت إلى 47 طن في 2007، غير أن هذه الكمية عرفت انخفاضا إلى أكثر من النصف (-55.32 %) في عام 2009، الأمر الذي يدل على مدى تحول هذه المنطقة إلى ممر للمخدرات القادمة من أميركا اللاتينية باتجاه أوروبا.

ففي الفترة ما بين 2005 و2007، قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14 % من الكوكايين الذي يصل إلى أوروبا في عام 2008 (حوالي 20 طنا بقيمة 1 مليار دولار) مرت عبر دول غرب إفريقيا، وأن معظم كميات الكوكايين التي في طريقها إلى أوروبا تصل أولا إلى إحدى الدول الساحلية (غينيا، غينيا بيساو، توغو، بنين وغانا) ثم تنقل فيما بعد إما عن طريق الجو أو بواسطة القوارب، كما يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوروبا من خلال مطارات داخلية في غرب إفريقيا. وتعد مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو من بين مراكز الشحن الجوي، حيث يمر

والثقيلة)، حيث تأتي الأسلحة المهربة التي تدخل إفريقيا سنويا من دول أوروبا الوسطى والشرقية روسيا، الصين دول إفريقية أخرى، حيث يتم إدخال العديد منها بطرق قانونية، خاصة في ظل انتشار الفساد والرشوة داخل الأجهزة الحكومية والجيش، فحسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) فإنه يوجد حوالي 100 مليون سلاح خفيف في جميع أنحاء إفريقيا، تبلغ حصة إفريقيا الغربية وحدها 8 مليون قطعة سلاح، و 100.000 قطعة بمنطقة الساحل الإفريقي. (Ammour, 2009, p. 03)

وحسب تقارير فإن الانتشار الواسع للسلاح يساعد ويساهم في حصول التنظيمات الإرهابية على الأموال من أجل تمويل نشاطها، ويعود بالربح على جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في مجال الإتجار بالسلاح، وكذا الجماعات المتشددة خاصة في ظل تصاعد عدم الاستقرار السياسي الذي تعرفه دول المنطقة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وثورات الربيع العربي خاصة بعد سقوط نظام معمر القذافي في 2011 ما تبعه من تسرب لكميات كبيرة من السلاح، حيث أن التقديرات تشير إلى ما بين 10000 و20000 بندقية هجومية تم تهريبها من ليبيا إلى مالي مع بداية الأزمة الليبية، والتي تم استخدامها في تنفيذ انقلاب عسكري في مالي بتاريخ 22 مارس 2012. (مجلس الأمن، 2013، صفحة 06)

فقد قدر الاتجار غير المشروع في الأسلحة في عام 2010 ما بين 200-300 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة 20 % من التجارة القانونية العالمية، ومن جهة أخرى فإن التدخل المباشر أو الخفي للقوى الكبرى في النزاع أو دفع الدول المجاورة لبلد النزاع على التدخل خدمة لمصالحها، يعتبر عاملا كبيرا في زيادة تداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة. (Luntumbue, 2012, p. 06)

3. 2. انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن الجزائري

أثرت نشاطات جماعات الجريمة المنظمة باختلاف أشكالها في منطقة الساحل على دول الجوار والتي من بينها الجزائر، فالتشابك والقرب الجغرافي مع هذه المنطقة، الأمر زاد من حجم التداعيات على الوضع الأمني للجزائر بأبعاده المختلفة. ويمكن تلخيص هذه الانعكاسات فيما يلي:

- الانعكاسات الأمنية والسياسية: التحالف الذي أقامته الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة الناشطة في مجال التهريب، حيث تحول المهربون إلى مصدر لتمويل وتمويل الجماعات الإرهابية بمختلف احتياجاتها، مقابل ضمان الجماعات الإرهابية للحماية والدعم لهذه الجماعات ضد خصومها وتأمين والتغطية للطرق التي تسلكها، فالعمليات التي قامت بها الجماعات الإرهابية كان هدفها الخفي تسهيل عمليات التهريب، كذلك التي حدثت في نهاية جوان 2010 بتين زاوتين بتمنراست، والتي أدت إلى مقتل 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، وهي العملية التي تبناها

والأكثر دقة لاتجاهات العمل القسري الشاملة تشير إلى أن حجم المشكلة أكبر بكثير، ففي أوروبا يذر الاتجار بالبشر وخاصة بالنساء والأطفال، لغرض الاستغلال الجنسي أكثر من 3 مليارات دولار سنوياً، مما يؤثر على 140 ألف شخص مع تدفق سنوي يصل إلى 70 ألف ضحية. (United Nation Office on Drugs and Crime, 2025)

كما تم تسجيل الاتجار بحوالي 5000 امرأة من دول غرب إفريقيا والساحل خاصة في نيجيريا. من أجل استغلالهم جنسيا في أوروبا، وقد قدرت عائدات هذا الاتجار بأكثر من 200 مليون دولار. (مجلس الأمن، 2013، صفحة 04)

ج. تهريب المهاجرين: تهريب المهاجرين يعد جريمة سواء عن طريق مساعدة شخص ما على عبور الحدود بشكل غير قانوني أو البقاء بشكل غير قانوني في بلد ما، مقابل الحصول على مقابل مالي أو مادي، غالبا ما يكون هذا من عمل الشبكات الإجرامية المنظمة التي تنظر إليه ببساطة على أنه نشاط مربح للغاية ومنخفض المخاطر. (United Nation Office on Drugs and Crime, 2025)

فتهريب المهاجرين هو نشاط منظم جيدا يتم من خلاله نقل الأشخاص حول العالم باستخدام شبكات وجماعات وطرق إجرامية، وقد تعرض على المهاجرين "حزمة تهريب إلى البلاد" من قبل جماعات الجريمة المنظمة، حيث تتوافق المعاملة التي يتلقونها في الطريق مع السعر الذي يدفعونه لمهربهم، غالبا ما يتم انتهاك حقوقهم وقد يتعرضون للسرقة أو الاغتصاب أو الضرب أو الاحتجاز للحصول على فدية، أو حتى تركهم ليموتوا في بعض الحالات، عندما تكون المخاطر التي يتعرض لها المهربون مرتفعة للغاية (الغرق في البحر، أو الموت عطشا في الصحراء)، وتقدر قيمة هذه التجارة بمليارات الدولارات. ففي عام 2009، تم تحقيق حوالي 6.6 مليار دولار من تهريب 3 ملايين مهاجر من أمريكا اللاتينية إلى أمريكا الشمالية، بينما تم في العام 2008 تهريب 55 ألف مهاجر من أفريقيا إلى أوروبا بمبلغ 150 مليون دولار. (United Nation Office on Drugs and Crime, 2025)

فعمليات تهريب المهاجرين من مختلف الجنسيات عبر البحر انطلقا من دول غرب أفريقيا باتجاه أوروبا أو القارة الأمريكية وحتى الدول الآسيوية، أين عرفت انخفاضا نتيجة للتوجه نحو استعمال مناطق عبور بديلة مثل ليبيا والجزائر، وأو اللجوء إلى تهريب المهاجرين باستعمال وثائق مزورة عن طريق البر أو الجو، ففي عام 2011 بلغت أرباح الشبكات الناشطة في هذا المجال 100 مليون دولار مقارنة ب 155 مليون دولار في 2010. (مجلس الأمن، 2013، صفحة 04)

د. التهريب والاتجار بالأسلحة: في ظل ما تشهده منطقة الساحل من صراعات عرقية وإثنية وكذا النزاعات الداخلية، كلها أدت إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وجعلها تتحول إلى فضاء لتجارة وتهريب الأسلحة على اختلاف أنواعها (الخفيفة

القنب عرفت انخفاضا قدره 21.95% من 634 74 قنطار في 2009 إلى 258 58 قنطار في 2022 بانخفاض قدره 16 385 قنطار، في حين أن الأقراص المهلوسة عرفت زيادة كبيرة بأكثر من 12425.45% من 90630 قرص في 2009 إلى 11351813 قرص في 2022 بتغير قدره 11261183 قرص، كما أن كميات الكوكايين هي الأخرى قد عرفت ارتفاعا كبيرا قدره 5925.65%، من 1026.36 غ في عام 2009 إلى 61884.90 غ في عام 2022. ما يعني بأن هناك توجه نحو إغراق الجزائر بالمخدرات الصلبة كالكوكايين والأقراص المهلوسة بالدليل الكميات التي حجزها والتغيير الرهيب في هذه الكميات.

كما أنه وخلال السداسي الأول من سنة 2025 شهدت الجزائر استهدافا غير مسبوق من طرف عصابات الجريمة المنظمة خاصة فيما يتعلق بالمخدرات بمختلف أنواعها، حيث أنه وحسب إحصائيات لمصالح الجيش فإن الكميات المحجوزة من الكوكايين والكيف المعالج والأقراص المهلوسة خلال السداسي الأول من سنة 2025 هي الأخرى عرفت زيادة معتبرة، إذ تم حجز 663 كغ من الكوكايين وأكثر من 24000000 قرص مهلوس و171.2 قنطار من الكيف المعالج. (المركز الوطني للمنشورات العسكرية، 2025، صفحة 18)

وعند مقارنة ما تم حجزه في السداسي الأول من سنة 2025 مع ما تم حجزه في العام السابق (2024) يتضح بأن الكمية متقاربة جدا (575 كغ من الكوكايين في عام 2024 إلى 663 كغ في 2025 (6 أشهر فقط)، ونفس الشيء بالنسبة للأقراص المهلوسة 24545495 قرص في 2024 مقابل 2025 (6 أشهر فقط)، ما يعني أن الأمن المجتمعي للجزائر في خطر خاصة وأن الفئة المستهدفة هي الشباب والذي يعد ركيزة أساسية لأي مجتمع، كما أن الانتشار الواسع لاستهلاك المخدرات بمختلف أنواعها من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار الداخلي.

هذه الكميات المحجوزة تبين مدى الاستهداف الذي يعرفه الأمن الجزائري بمختلف أبعاده، كما أن مصدر هذه المخدرات خاصة الحشيش من المغرب على الرغم من أن الحدود مغلقة منذ 1994، غير أن شبكات التهريب قامت باستحداث طرق جديدة نحو الجنوب باتجاه شمال موريتانيا ثم شمال مالي، حيث تعتبر تمبكتو نقطة انطلاق نحو الشمال باتجاه الجنوب الجزائري، من أجل تفادي الحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، أو إلى ليبيا عبر شمال النيجر، ومنه إلى البلقان وأوروبا، أو إلى المشرق مروراً بمصر والسودان عبر تشاد، إضافة إلى أن التسهيلات التي توفرها بعض قبائل المنطقة كالبرابيش والتقنة من الطوارق في شمال مالي والنيجر لفائدة عصابات التهريب، وكذا تغطية الجماعات الإرهابية المتواجدة في شمال مالي (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي) ساهم بشكل كبير في تزايد عمليات تهريب المخدرات بالشكل الذي أصبح

تنظيم القاعدة، وقد كانت هذه العملية من أجل تسهيل عملية تهريب سبعة قناطير من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضد فرق الجمارك ولعل أبرزها مقتل 13 جمركي بالمنيعية على أيدي الجماعة السلفية في 2006، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلحة ضد حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كـممر لتهريب المخدرات من المغرب إلى الجزائر. (بوحنية، 2012، صفحة 08)

فتتهريب بالمخدرات الذي أصبح يشكل تهديدا كبيرا للأمن الجزائري، خاصة مع تحول الجزائر إلى منطقة عبور لمختلف أنواع المخدرات نحو دول شمال إفريقيا أو باتجاه أوروبا، نظرا لوقوعها على مقربة من مناطق إنتاج (المغرب) وعبور المخدرات في غرب إفريقيا جنوب الصحراء، إلى جانب ضعف وفساد الأنظمة السياسية والأمنية لمعظم الدول الإفريقية، وعدم قدرة الجزائر على تغطية الحدود الشاسعة، ما جعلها منكشفة أمنيا، بدليل حصيلة المحجوزات من مختلف أنواع المخدرات وتفكيك العصابات المتخصصة في تهريبها، التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية. (بلعاج، 2024، الصفحات 583-553)

فحسب الإحصائيات فإن كميات المخدرات المحجوزة سنويا من طرف مصالح المتخصص في المجال قد عرفت تزايدا مفرطا، خاصة فيما يتعلق برانتج القنب والكوكايين والمؤثرات العقلية (الأقراص المهلوسة) كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم 02: الكميات المحجوزة من المخدرات خلال الفترة من 2009 إلى 2022

نوعية المخدر	رانتج القنب الهندي (كغ)	الكوكايين (غ)	المؤثرات العقلية (قرص)
2009	74 643,38	1 026,36	90 630,00
2010	23 041,60	1 177,72	304 319,50
2011	53 323,09	10 901,02	262 074,00
2012	157 382,64	174 821,70	937 660,00
2013	211 512,77	3 790,49	1 175 974,00
2014	181 942,90	1 245,63	1 050 612,00
2015	126 685,77	88 287,40	637 961,00
2016	109 089,13	59 099,41	1 072 394,00
2017	52 609,91	6 279,41	1 201 792,00
2018	31 936,39	671 887,09	1 807 843,00
2019	55 133,42	315 759,40	2 085 923,00
2020	88 702,58	32 353,83	6 045 289,00
2021	71 439,42	512 965,07	5 267 694,00
2022	58 258,03	61 844,90	11 351 813,00

المصدر: الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها،
الحصيلة السنوية للسنوات 2009-2022، في:
www.onlcdt.mjjustice.dz (الباحث بتصرف)

من خلال الجدول يتبين وأنه عند المقارنة بين الكميات المحجوزة خلال عامي 2009 و2022، يتضح ما يلي: أن كميات رانتج

أو الأمن الصحي للمجتمع الجزائري.

5. خاتمة

مما تقدم يتبين بأن الجزائر تواجه تهديدات أمنية جديدة ذات صبغة لائتمالية: مصدرها منطقة الساحل الأفريقي التي تحولت إلى بؤرة لتنامي هذا النوع من التهديدات الأمنية، كالجريمة المنظمة بمختلف أشكالها؛ والتي كانت نتيجة حتمية لفشل حكومات دول المنطقة وعجزها عن فرض سيطرتها على جميع إقليمها وكذا التركيبة المجتمعية لدول المنطقة والظروف الاقتصادية التي تعيشها الأمر الذي أدى على تنامي هذه الظاهرة، كما أن هذا التهديد يفرز تداعيات سلبية على دول الجوار الإقليمي والتي من بينها الجزائر. فالأمن القومي الجزائري بأبعاده المختلفة أصبح متأثراً بشكل سلبي سواء السوسيو-اقتصادي أو السياسي والأمني، وما زاد من تأثر الجزائر هو العمق الإفريقي وامتداد حدودها مع العديد من دول المنطقة (موريتانيا؛ مالي والنيجر) فنشاطات جماعات الجريمة المنظمة حولت الجزائر إلى منطقة عبور لمختلف أشكال هذه الجريمة العابرة للحدود؛ خاصة تلك المرتبطة بالاتجار بالمخدرات والسلاح والاتجار وتهريب المهاجرين غير الشرعيين باتجاه أوروبا.

من أهم النتائج المتوصل إليها

- أن منطقة الساحل الأفريقي منطقة أزمت، فعدم الاستقرار السياسي والأمني جعلها حاضنة لمختلف أشكال التهديدات الأمنية اللاتمالية خاصة تلك المرتبطة بالجريمة المنظمة،
- تحالف جماعات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة، زاد من خطورة هذا التهديد، فالجماعات الإرهابية أصبحت تبحث عن موارد مالية لتمويل نشاطها، وأما جماعات الجريمة المنظمة فتسعى من أجل تأمين الطرق التي تسلكها من أجل القيام بنشاطاتها (الحماية وتأمين طرق التهريب)،
- الجزائر تعاني من انكشاف أمني على حدودها الجنوبية المجاورة لدول منطقة الساحل الأفريقي (مالي؛ النيجر وموريتانيا)، ما جعلها تتحمل التبعات السلبية لهذه التهديدات، نتيجة لصعوبة مراقبة حدودها الممتدة.

أما فيما يخص توصيات الدراسة

- على الجزائر توسيع مبادرة دول الميدان الأمنية والتي تم تأسيسها في عام 2010 بهدف مكافحة تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة، لتشمل دولاً أخرى كبوركينافاسو وغيرها من دول غرب إفريقيا خاصة تلك المطلة على المحيط الأطلسي، التي تعد محورا وطريقا رئيسيا في نشاط جماعات الجريمة المنظمة خاصة تلك الناشطة في مجال تهريب المخدرات، التي تقوم باستقبال شحنات الكوكايين القادمة من أمريكا الجنوبية سواء عن طريق البحر أو الجو.

يؤثر بشكل سلبي على الأمن المجتمعي في الجزائر. (SIMON, (19-MATTELAER, & HADFIELD, 2012, pp. 18

أما فيما يخص تهريب المهاجرين (الهجرة غير الشرعية) والذي يعد من أبرز مهددات الأمن الإنساني والمجتمعي في الساحل، وذلك لارتباطها المتلازم بمختلف أصناف الجريمة المنظمة خاصة الاتجار وتهريب البشر زيادة على ذلك مختلف الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية المرافقة لها، إلا أن التعاطي مع موجات الهجرة غير الشرعية بالساحل يجعلنا أمام صنفين لها واحدة تبدو داخلية والأخرى خارجية إلى أوروبا والتي تنامت خصوصا مطلع الألفية كما يبين لنا مسارها أنها مصدر: النيجر الكاميرون، نيجيريا، التشاد، الصومال السينغال، مالي، سيراليون، ساحل العاج، غانا، والكونغو، السودان وذلك صوب الجزائر أو المغرب بغية الوصول إلى أوروبا.

- التداعيات السوسيواقتصادية

تؤثر الأوضاع الداخلية سواء على الصعيدين الاجتماعي أو الاقتصادي في دول منطقة الساحل بشكل كبير على الوضع الأمني في الجزائر خاصة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ففي المجال الاقتصادي فإن النشاطات التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة تعود بالآثر الكبير على الجانب الاقتصادي وكذا التنمية المحلية في المناطق المختلفة للحدود مع منطقة الساحل، فسعيها لزيادة أرباحها والمحافظة على أنشطتها خاصة فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والأسلحة لها تأثير على الفرد والمجتمع، بما تخلفه من آثار على الاقتصاد فهي تعمل على تعطيل الإنتاج الاقتصادي، وإهدار وإفشال مختلف المشاريع التنموية، إضافة إلى تنمية الجرائم خاصة تلك المرتبطة بالأموال (الفساد، الرشوة، السرقة، التهريب وتزوير العملة) والتي تعد أنشطة مؤثرة بشكل كبير على الاقتصاد الوطني. كما أن تهريب المهاجرين يخلق صعوبة ليد العاملة المحلية ويؤدي إلى انتشار البطالة في صفوف الشباب الجزائري، كون المهاجرين غير الشرعيين أصبحوا يشكلون يدا عاملة رخيصة يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في ورشات البناء الكبرى في المدن الشمالية للجزائر الأمر الذي يؤدي إلى انتشار العمل غير الرسمي وانتشار السوق الموازية. (مجدان، 2016، الصفحات 93-104)

أما فيما يخص التداعيات الاجتماعية لهذه التهديدات على الأمن الجزائري، فهي مرتبطة بالقيم والعادات الاجتماعية للمجتمع الجزائري، فالمهاجرون غير الشرعيين يجلبون عاداتهم وتقاليدهم كما يقومون بممارسة نشاطات إجرامية كالماتجة بالمخدرات وتهريبها حيث أن ترويجها في أوساط الشباب الجزائري يؤدي إلى إفساد وتدمير الطاقات الشابة التي تصبح في بحث دائم عن هذه المخدرات، الأمر الذي يعود بالسلب على المجتمع ككل، إضافة إلى أن أغلب الأشخاص الذين يتم تهريبهم إلى الجزائر غالبا ما يكونون إما من المجرمين أو مصابين بأمراض معدية من شأنها التأثير على الصحة العامة

- نسرين عبد الحميد نبيه . (2012). الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الإصدار الطبعة 01). الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

- Ammour, L. A. (2009, Novembre). Évaluation des risques liés à la criminalité dans l'arc sahelien. (N. D. College, Éd.) NATO Research Paper(53).
- Encyclopedia Britannica. (2025, 08 31). Sahel. Retrieved from Encyclopedia Britannica: <https://www.britannica.com/place/Sahel>
- Lacher, W. (2012). Organized Crime and Conflict in the Sahel -Sahara Region. Washington DC: The CARNEGIE Papers, Middel East, CARNEGIE Endowment For International Peace.
- Lacher, W. (2012). Organized Crime and Conflict in the Sahel -Sahara Region. Washington DC: The CARNEGIE Papers, Middel East, CARNEGIE Endowment For International Peace.
- Luntumbue, M. (2012). Criminalité transfrontalière en Afrique de l'Ouest: cadre et limites des stratégies régionales de lutte. Note d'Analyse du GRIP, Bruxelles.
- SIMON, L., MATTELAER, A., & HADFIELD, A. (2012). Luis Une stratégie cohérente de l'UE pour le sahel. Le parlement Européen.
- Taje, M. (2006). sécurité et stabilité dans le Sahel Africain. collège de défense de l'OTAN.
- Taje, M. (2010). Les enjeux sécuritaires dans le Sahel africain : Grille d'analyse. Paris: Centre français de recherche sur le renseignement.
- United Nation Office on Drugs and Crime. (2025, 08 30). Criminalité transnationale organisée : l'économie illégale mondialisée. (U. N. Crime, Editor) Retrieved from <https://www.unodc.org/toc/fr/crimes/organized-crime.html>
- United Nation Office on Drugs and Crime. (01 09, 2025). Trafic illicite de migrants : la pénible recherche d'une vie meilleure. من <https://www.unodc.org/toc/fr/crimes/migrant-smuggling.html>

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

نوح بوكروح وآخرون (2026)، تداعيات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل على الأمن القومي الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 18، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص: 295-304.

- إقرار مبادرات تنموية تعاونية شاملة مختلف المجالات، وذلك بتبني الأمن الشامل وليس الأمن في بعده العسكري فقط، وذلك من أجل مساعدة هذه الدول على فرض سيطرتها على جميع إقليمتها، وقطع الطريق أما مبادرات الدول الأجنبية عن المنطقة وهذا من خلال الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية التي تم تأسيسها في عام 2020.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

- المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

- الأمم المتحدة، المكتب المعني بالمخدرات والجريمة. (2004). اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. نيويورك.
- الحسين الشيخ العلوي. (31 أوت. 2015). منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي. تاريخ الاسترداد 12 سبتمبر. 2025، من مركز الجزيرة للدراسات: <https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/08/201583193522703203.html>
- المركز الوطني للمنشورات العسكرية. (جويلية. 2025). وحدات في الميدان، الحصيلة العملياتية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة (حصيلة السداسي الأول لسنة 2025). مجلة الجيش(744).
- بشير عميور. (أكتوبر 2011). الساحل ... دول الميدان وإرساء استراتيجية موحدة، إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة ثمرة لرؤية مشتركة. مجلة الجيش(579).
- سليم بلحاج. (جوان. 2024). واقع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري. مجلة الدراسات القانونية، 10(02)، الصفحات 553-581.
- شريف سيد كامل. (2001). الجريمة المنظمة في القانون المقارن (المجلد الطبعة 01). القاهرة: دار النهضة.
- شريفة كلاع. (20 جوان 2017). الجريمة المنظمة كتهديد أمني تواجهه دول الساحل وجنوب الصحراء الإفريقية. مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، المجلد 03(العدد 05).
- عبد العزيز العشراوي. (2006). أبحاث في القانون الدولي الجنائي (الإصدار الطبعة 01، المجلد الجزء الثاني). الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الوهاب بن خليف. (ديسمبر 2021). دور المقاربة الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي، المجلد 12 (2)، العدد 17، ديسمبر 2021، ص ص 41-58. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12(العدد 17)، الصفحات 41-58.
- قوي بوحنية. (2012). الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي. مركز الجزيرة للدراسات.
- مجلس الأمن. (14 جوان 2013). تقرير الأمين العام حول الوضع في الساحل. نيويورك: الأمم المتحدة. تم الاسترداد من <http://daccessods.un.org/TMP/540581.420063972.html>
- مجلس الأمن. (2013). تقرير الأمين العام عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. الأمم المتحدة، نيويورك.
- محمد مجدان. (06. 2016). التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي المظاهر، الأسباب، والانعكاسات. مجلة دراسات استراتيجية، 12(23)، الصفحات 93-104.
- ناديا قاسم بيضون. (2012). الجريمة المنظمة الرشوة وتبييض الأموال (الإصدار الطبعة 02). بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.